# ملخص تنفيذى

## ملخص لأهم التطورات...

**قامت وزارة المالية منذ بداية العام المالى الماضى بتنفيذ برنامج إصلاح مالى متكامل يهدف إلى دفع النشاط الإقتصادى وتدعيم الحماية الإجتماعية وتحقيق الإستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، حيث إرتكزت سياسيات ترشيد الإنفاق على إجراءات للتأكد من أن المصروفات تتجه للغرض الذى أنشئت من أجله وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال إصلاح منظومة ترشيد دعم الطاقة وإعادة توجيه الوفورات المحققة نحو البعد اجتماعى وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، بالإضافة إلى إجراءات تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة. كما تستمر الحكومة فى تكثيف جهودها ومواردها لتطوير ورفع كفاءة الخدمات العامة وتطوير وتحديث البنية الأساسية للإقتصاد المصرى بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملموس فى الحياة اليومية للمواطن المصرى.**

**وفى نفس الإطار، قامت الوزارة مؤخراً بإعداد إستراتيجية واضحة لإدارة الدين العام[١] للأعوام الثلاثة القادمة خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والتى قد تم إعدادها فى ضوء المعايير الدولية لصندوق النقد والبنك الدوليين بغرض تحقيق التوازن المطلوب بين عناصر التكلفة والمخاطرة لمحفظة الدين العام الحكومى. ومن أهم أهداف إستراتيجية الدين الجديدة هو تلبية الإحتياجات التمويلية لسد عجز الخزانة العامة للدولة بتكلفة منخفضة نسبياً بما يتوافق مع درجة المخاطرة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى دعم تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية.**

**وتأتى استراتيجية الدين العام للعام المالى الحالى عقباً للإستراتيجيات المعدة سابقاً للأعوام المالية ٢٠١١ و٢٠١٤ في حين تستند إستراتيجية الدين الجديدة على ثمانية محاور رئيسية، يأتى على رأسها؛ إستعراض أهداف ونطاق تطبيق إستراتيجية إدارة الدين على المدى المتوسط، ومراجعة عناصر المخاطرة وتكلفة رصيد الدين القائم، ومراجعة مصادر التمويل الممكنة لإستراتيجيات الاقتراض المستقبلية، فضلاً عن مراجعة محددات الإقتصاد الكلي والظروف التى يشهدها السوق والتوقعات متوسطة الأجل على أساس سنوى، وتحديد عوامل الخطر التي يتعرض لها الإقتصاد، مع تحديد وتحليل الأداء وتكلفة مخاطر الإستراتيجيات البديلة لإدارة الدين، ومراجعة الإستراتيجية الأفضل من حيث التطبيق مع متخذي القرار والمتعاملين في السوق، وأخيراً، الانتهاء من إعداد وثيقة إستراتيجية إدارة الدين تمهيداً لإقرار ونشر الوثيقة.**

**ومن ناحية أخرى، تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى وجود تحسن ملحوظ فى نمو الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٢٣.١% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى**

[١] وجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية متاحة على الموقع الالكترونى لوزارة المالية على الرابط التالى
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/English/Reports/monthly/٢٠١٥/September٢٠١٥/MTDS%٢٠-English%٢٠-%٢٠Publication%٢٠Final.pdf

**السابق، فى ضوء إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٦.٤%، وحصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢١.٣%، وحصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٠%، وحصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٠.٦%؛ حيث يرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بتحسن النشاط الإقتصادى وبالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. وقد إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ٣٨.٩%، حيث إرتفع دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ١٧.٤%، ومساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٢٨.٤%، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٢٩.٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.**

***أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-***

- أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع **معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤.٢%، مقارنة بنحو ٢.٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣.١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٦.٤٤ مليار دولار فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦.٤٢ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٩.٤% فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥ مسجلاً ١٨٧٨.٢ مليار جنيه، مقابل ١٩.٧% في الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** ليسجل نحو ١٨٨٨.١ مليار جنيه في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية** خلال شهر الدراسة، حيث انخفض ليسجل قيمة بالسالب لأول مرة منذ أكتوبر ١٩٩٢ والتى بلغت ٩.٩ مليار جنيه.

- على نحو آخر، إستقر معدل **التضخم السنوى لحضر الجمهورية** عند مستوى مرتفع محققاً نحو ١١.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٠.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤؛ تأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها الإستقرار النسبى فى معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) محققاً إرتفاعاً بلغ ١٤.٦% مقابل ١٤.٧% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى إستقرار معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى ولكن عند معدلات مرتفعة، ويأتى على رأسها **"المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات"، "التعليم"، "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، "الرعاية الصحية"، "الثقافة والترفيه"، و"النقل والمواصلات".**

وعلى الرغم من ذلك، فقد تباطئ **متوسط معدل التضخم** السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٩.٦% مقارنة بـ١٠.٨% المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ٥٠ نقطة أساس. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٩ يناير ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ١٤٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٢٧٥.٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٩٣.٧% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٧ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدره ٠.٤ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ١.٦ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١.٥ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٠.٤ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ١.٢ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١.٧ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

## ***Ø معدل نمو الناتج المحلى:***

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤.٢%، مقارنة بنحو ٢.٢% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٣.١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق، مقارنة بـ٤.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة مئوية فقط خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام قدره -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

**فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢.٨%، مقارنة بـ٤.١% خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٦.٦% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات** بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٨.٦%خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل معدل نمو يقدربـ١.٥% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠.٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بنحو -٢.١ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٠.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢.٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٠.٥% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

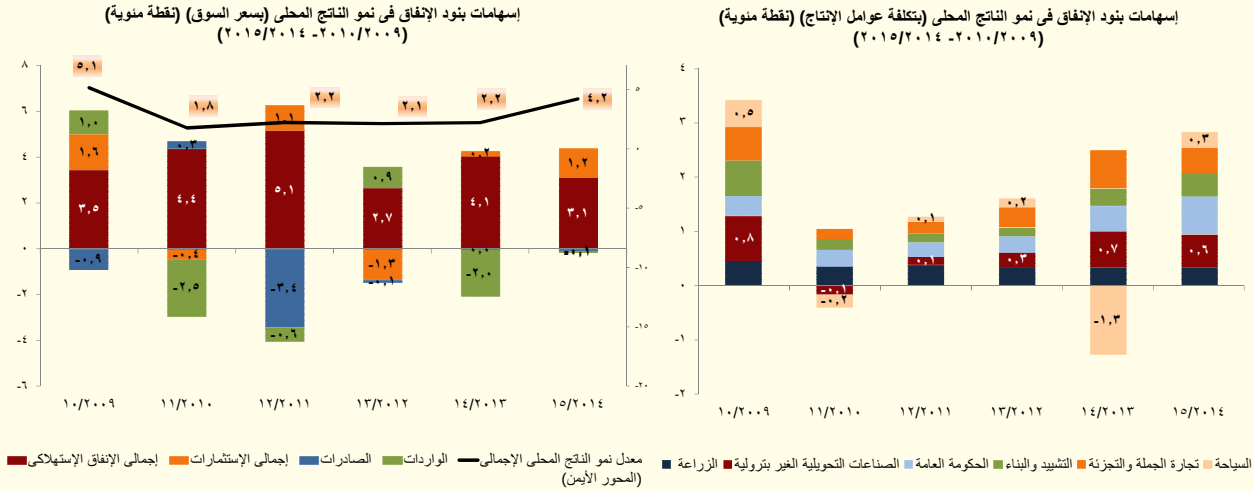


**أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ستة قطاعات**، على رأسها **قطاع الحكومة العامة** محققاً معدل نمو حقيقى بنحو ٧.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ٩.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٣.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة)، كما حقق أيضاً **قطاع الزراعة** معدل نمو قدره ٣% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٣ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠.٦ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال عام المقارنة).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ١٩.٥% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام الدراسة مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١.٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد ارتفع ليصل إلى ٢٩٧.٥ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٧١.٤ نقطة خلال يونيو ٢٠١٤، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٩.٦%.

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٣.١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال عام الدراسة. بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٠.٤%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال عام الدراسة.

## Ø تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ :

أظهرت **النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥** أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١١.٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٢٥٥.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢.٢% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح من عامى ٢٠١٣/٢٠١٤ و٢٠١٤/٢٠١٥ فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٤ نقاط مئوية مقارنة بالعام المالى السابق، وذلك نتيجة للإصلاحات المالية والهيكلية التى تحققت خلال فترة الدراسة.

| العجز الكلى خلال العام المالى ١٤/١٥ | العجز الكلى خلال العام المالى ١٣/١٤ |
|---|---|
| ٢٧٩.٤ مليار جنيه (١١.٥% من الناتج المحلى) | ٢٥٥.٤ مليار جنيه (١٢.٢% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات:** | **الإيرادات:** |
| ٤٦٥.٢ مليار جنيه (١٩.١% من الناتج المحلى) | ٤٥٦.٨ مليار جنيه (٢١.٧% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات:** | **المصروفات:** |
| ٧٣٣.٤ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) | ٧٠١.٥ مليار جنيه (٣٣.٤% من الناتج المحلى) |

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن ملحوظ فى أداء الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٥.٧ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٧.٥% مقارنة بالعام المالى السابق ومقابل متوسط نمو بلغ ١٠.٩% خلال الأعوام المالية الثلاث السابقة. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى وتحسن مستوى النشاط الإقتصادى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات[٢] بنحو ٣٣.٨% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٣.٧% (وهى أعلى نسبة إرتفاع خلال الثلاث سنوات السابقة)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ١٢.٥%، والحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٧.٤%.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فقد ظل الأداء متأثراً بورود الموارد الاستثنائية من المنح خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، ففي ضوء الظروف الإستثنائية التى مرت بها مصر خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ قامت دول الخليج بتقديم مساندة استثنائية لمصر لتعويض انخفاض موارد الدولة مما كان له أثراً مهماً من الناحية المالية والإقتصادية، الأمر الذى يترتب عليه ظهور إنخفاض فى الإيرادت الغير ضريبية بنحو ٣٧.٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، أى بنسبة -١٨.٩% مقارنة بالعام المالى السابق.

٢/ يساهم كبار الممولين بنحو ٥٥% من إجمالى حصيلة ضريبة المبيعات من شركات الأموال وبنحو ٧٥% من إجمالى حصيلة الضرائب العامة على شركات الأموال ويبلغ عددهم نحو ١٦٠٠ شركة. وجدير بالذكر أنه من أمثلة أكبر عشر شركات مساهمة فى حصيلة ضريبة المبيعات خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ "الشركه الشرقيه للدخان والسجاير (ايسترن كومباني )"، "شركه فيليب موريس"، "شركه فودا فون مصر للاتصالات"، "الشركه المصريه لخدمات التليفون المحمول"، "اتصالات مصر"، و"شركه تصنيع وتعبئه كوكا كولا مصر"، وقد بلغت مساهمتهم نحو ٥١.٤% من إجمالى الحصيلة.

وعلى نحو آخر، على جانب المصروفات، ساهمت الإجراءات الإصلاحية التى تم إتخاذها خلال العام المالى الماضى فى تحقيق وفر في بعض المصروفات عن المدرج فى الموازنة المعتمدة. ويأتى على رأس تلك الإصلاحات؛ إصلاحات سعرية للمواد البترولية والكهرباء، والسيطرة على الزيادة في الأجور، وتحرير قطاع الكهرباء أمام مشاركة القطاع الخاص، وسداد مديونيات الشريك الأجنبى، حيث دعمت تلك الإصلاحات الثقة فى الإقتصادى المصرى فضلاً عن مساهمتها جنباً إلى جنب مع زيادة الحصيلة الضريبية فى خفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة مقارنة بالعام المالى السابق.

وتشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أن المصروفات العامة قد ارتفعت بنحو ٤.٥% لتحقق نحو ٧٣٣.٤ مليار جنيه ( ٣٠.٢% من الناتج المحلى) بزيادة قدرها ٣١.٨ مليار جنيه مقارنة بـ٧٠١.٥ مليار جنيه (٣٣.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

## Ø *تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٥ /٢٠١٦؛*

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ١٣٨.٥ مليار جنيه (٤.٩% من الناتج المحلى)، مقابل ١٠٧.٩ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات فى ضوء إرتفاع جملة الإيرادات بنحو ٢٧% مسجلة نحو ١٦٠.١ مليار جنيه (أو ما يعادل ٥.٧% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ١٢٦.١ مليار جنيه (٥.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٤.٩% لتحقق ٢٨٩.٤ مليار جنيه (١٠.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٣١.٨ مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

| العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٦/١٥ | العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٥/١٤ |
|---|---|
| ١٣٨.٥مليار جنيه (٤.٩% من الناتج المحلى) | ١٠٧.٩ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات:** | **الإيرادات:** |
| ١٦٠.١ مليار جنيه (٥.٧% من الناتج المحلى) | ١٢٦.١ مليار جنيه (٥.٢% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات:** | **المصروفات:** |
| ٢٨٩.٤ مليار جنيه (١٠.٢% من الناتج المحلى) | ٢٣١.٨ مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلى) |

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

§ **على جانب الإيرادات،**

§ شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٣٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٧%) خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ لتسجل نحو ١٦٠.١ مليار جنيه مقابل نحو ١٢٦.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة

**التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥**

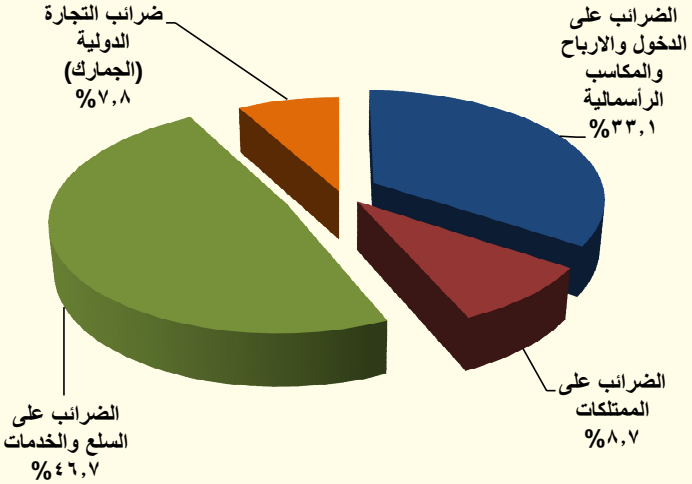


ط

إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٣.١%) لتسجل ١١٢.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٩١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٢.٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٧.٣%) لتسجل نحو ٤٧.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٣٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١٦.٤% لتحقق ٣٧.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٣٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من كل من البنك المركزى وهيئة قناة السويس وباقى الشركات).

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢١.٣% (وهى أكبر من متوسط نسبة النمو المحققة للثلاث سنوات السابقة خلال نفس الفترة من العام) لتحقق نحو ٥٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٣.٤ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية والسجائر).

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٠% لتحقق ٩.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٨.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- كما ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ١٠.٦% لتحقق ٨.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم لرفع كفاءة التحصيل).

- وأخيراً، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى لتحقق نحو ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٩.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢١.٣%) لتحقق ٥٢.٦ مليار جنيه (١.٩% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٦.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:**

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٤.٩% لتحقق ٢٢.٩ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٣٣.١% لتحقق ١٨.٥مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ١٧.٨% لتحقق ٤ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٧.٥% لتسجل نحو ١٣.٦ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٥.٢% لتحقق نحو ٥ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٢٨.٤% لتحقق نحو ٣.١ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة المتنوعة والدمغة على الإعلانات وعلى العقود.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٥.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٤%) لتحقق ٣٧.٣ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٣.١% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:**

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١.٦ مليار جنيه) بنسبة ١٩.٢% لتحقق ١٠ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ٣.٢ مليار جنيه) بنسبة كبيرة بلغت ٨١% لتحقق ٧.٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس (بنحو ٠.٣ مليار جنيه) بنسبة بلغت ٦.١% لتحقق ٥.٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٠.٥ مليار جنيه) بنسبة ٤.٣% لتحقق ١١.١ مليار جنيه.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٠%) لتحقق ٩.٩ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٢٢.٩% لتحقق نحو ٨.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ١٠.٦%) لتحقق ٨.٧ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٧.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء** إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ١٠.٧% لتحقق نحو ٨.٣ مليار جنيه؛ مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية.

## على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع عوائد الملكية** بـ ٧.٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٠.٥%) لتحقق ٣١.٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٢٣.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ٨.٥ مليار جنيه (بنسبة ٦٣.٧%) لتحقق نحو ٢٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء قيام البنك المركزى المصرى بسداد أول دفعة مستحقة عن الربع الأول من العام المالى الحالى بقيمة قدرها ٢.٥ مليار جنيه من إجمالى الدفعات المستحقة تحت حساب أرباح البنك)، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ٨١.٦%) لتحقق ١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ١.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٨.٩%) لتحقق نحو ٧.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٦.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٢٠.١% لتحقق ٥.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ٢.١ مليار جنيه (بنسبة ٧٠.٢%) لتسجل ٥.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

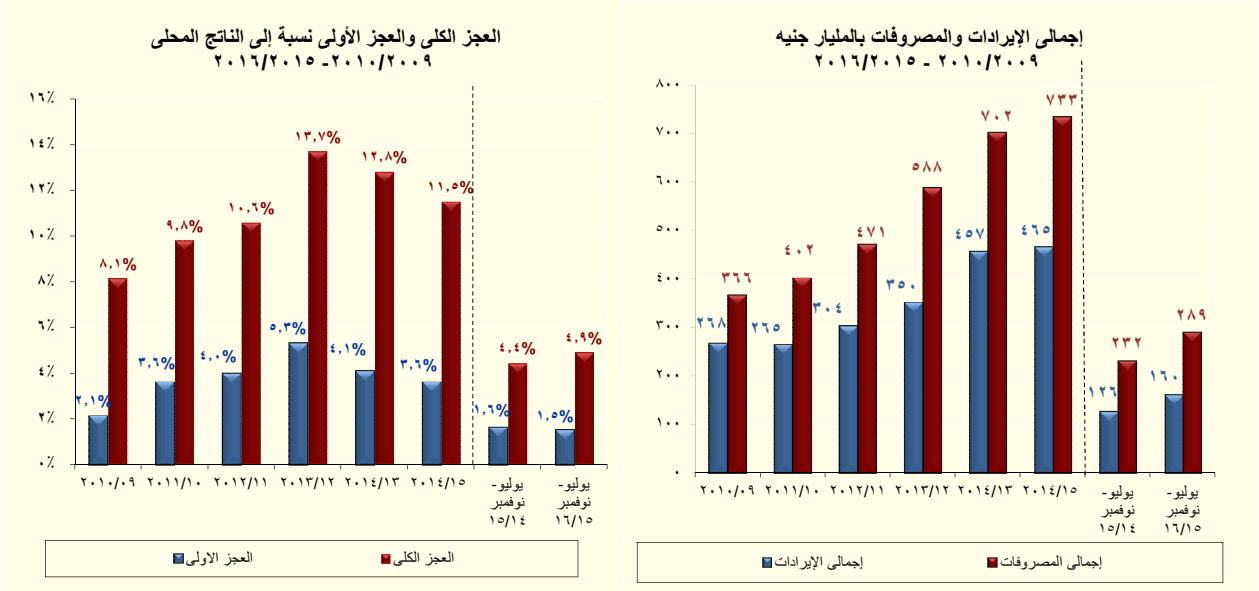


## § أما على جانب المصروفات،

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٢٨٩.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٠.٢% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء التطورات التالية:

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ٥.٣ مليار جنيه بنسبة ٦.٦% (وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور) لتبلغ نحو ٨٤.٩ مليار جنيه (٣% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١.٦ مليار جنيه (بنسبة ١٧.٩%) ليحقق ١٠.٣ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنحو ٢٧.٩ مليار جنيه (بنسبة ٤٠.٨%) لتصل إلى ٩٦.٣ مليار جنيه (٣.٤% من الناتج المحلى).
- إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٨.٩%) لتحقق ٦٠.٦ مليار جنيه (٢.١% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٣.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك نتيجة ما يلى:-
  - إرتفاع الانفاق على الدعم بنحو ١١.٨ مليار جنيه ليحقق ٣٣ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢١.٢ مليار جنيه خلال فترة المقارنة وذلك في ضوء ما يلى:

- إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٢.١ مليار جنيه (بنسبة ١٧.٤%) ليحقق ١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٧.٥ مليار جنيه ليحقق ١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، في ضوء قيام وزارة المالية بسداد دعم الكهرباء بصورة منتظمة على دفعات شهرية خلال العام المالى الحالى بواقع ٢.٦ مليار جنيه تسدد شهرياً.

o كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٥.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٦.٣%) ليحقق ٢٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

- زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٨.٤%) ليصل إلى نحو ٢١.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٣.٧ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٩.٢% ليسجل نحو ١٦.٣ مليار جنيه.

## Ø *تطورات الدين العام:*

بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٢٧٥.٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٥ (اى حوالى ٩٣.٧% من الناتج المحلى).

- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٠٨٤.٧ مليار جنيه (٨٥.٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥، مقابل ١٦٩٩.٩ مليار جنيه (٨٥.١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٨.١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٦.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٥% من الناتج المحلى في نهاية يونيو ٢٠١٥.

كما سجل إجمالي الدين الخارجي للحكومة نحو ٢٥.٧ مليار دولار (٨ % من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٩.١ مليار دولار (٩.٩ % من من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤. وتجدر الإشارة انه طبقا لأحدث البيانات المنشورة فقد سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥ حوالى ٤٦.١ مليار دولار ، مقارنة بـ٤٤.٩ مليار دولار في شهر سبتمبر ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٢.٧% من الناتج المحلى في نهاية سبتمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣). حيث شهد **الدين الخارجي** انخفاض يقدر بنحو ١.٩ مليار دولار في نهاية

سبتمبر ٢٠١٥ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٥، وذلك كنتيجة أساسية لسداد سند دولاري بقيمة ١.٢٥ مليار دولار والذى قد تم إصداره فى ٢٠٠٥.

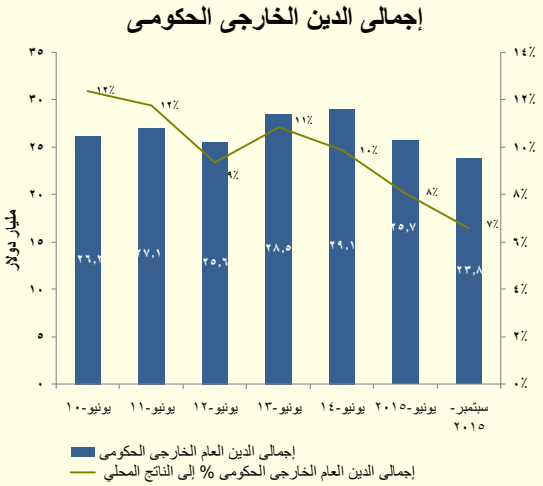


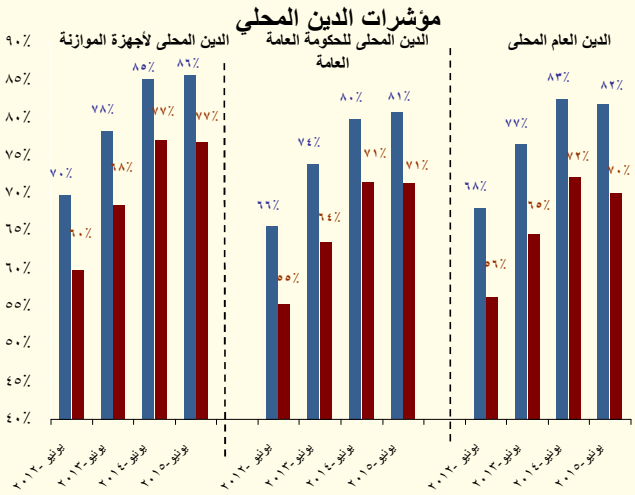


المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٤.٥% ليصل إلى ٢٣.٨ مليار دولار (٥١.٧% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٧.٩ مليار دولار (٦٢.١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤.

## Ø *التطورات النقدية:*

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٩.٤% فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥ مسجلاً ١٨٧٨.٢ مليار جنيه، مقابل ١٩.٧% في الشهر السابق. **فمن على جانب الأصول**، يمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** ليسجل نحو ١٨٨٨.١ مليار جنيه في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٨٦٠.٧ مليار جنيه فى أكتوبر ٢٠١٥، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية** خلال شهر الدراسة، حيث انخفض ليسجل قيمة بالسالب لأول مرة منذ أكتوبر ١٩٩٢ والتى بلغت ٩.٩ مليار جنيه، مقابل ٧.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٣١٥.٣ مليار جنيه وهى أعلى قيمة منذ أكتوبر ٢٠١٠.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٣٢.٣% (محققاً ١٤٤٣.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع اعلى يقدر بـ٣٢.٦% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل١٦.٣% (٥.٢% معدل نمو سنوى حقيقى) ليصل إلى ٦٤٢.١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦.١% خلال الشهر السابق. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ليسجل ٢١.٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.٢% خلال الشهر السابق و١٩.٢% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤. فى حين تراجع معدل النمو السنوى لقطاع الأعمال الخاص ليسجل نحو ١٤.٤% خلال شهر

الدراسة، مقابل ١٥.٣% فى اكتوبر ٢٠١٥، بينما ارتفع إذا تم مقارنته بـ٧.٧% فى نوفمبر ٢٠١٤. استقر معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** عند ٣٦.٤% (ليحقق ٧٦.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة الشهر السابق.

اما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ بنحو ١٠٩.٧% (ليسجل لأول مرة قيمة بالسالب قدرها ٩.٩ مليار جنيه)، مقابل انخفاض أقل قدره ٩٣.٣% (ليسجل ٧.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى**– للشهر الثالث على التوالى – حيث انخفض بنسبة ١٢٥.٥% ليسجل -٩.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ-٤.٠ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك لأول مرة منذ أكتوبر ١٩٩٢** بنسبة قدرها ١٠١.١% (ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٠.٧ مليار جنيه) خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بانخفاض أقل قدره ٨٣.٣% (مسجلاً ١١.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.

**اما على جانب الالتزامات**، يمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل نحو ١٩.٧% (محققاً ١٣٦٣.١ مليار جنيه) خلال نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٩.٥% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك لارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع غير الجارية بالعملة المحلية** ليصل إلى ٢٠.٥% (محققاً ١٠٨٧.٩مليار جنيه) خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٩.٨% في الشهر السابق. وتجدر الإشارة إلى أن تلك التطورات قد فاقت تراجع معدل النمو السنوى لكل من **الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية** بنحو ٩.٤% (محققاً ٦٩.٣ مليار جنيه) و١٩.٤% (محققاً ٢٠٥.٨ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٠.٧% و٢١.١% على التوالى، خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد تباطىء معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٨.٦% (محققاً ٥١٥.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٠.٤% خلال الشهر السابق، حيث تباطىء معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال شهر الدراسة ليسجل ٣٣% (محققاً ٢١١.٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٣٧.٣% خلال أكتوبر ٢٠١٥. كما تباطىء **النقد المتداول** ليسجل ١٠.٤% (محققاً ٣٠٣.٨ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بنحو ٢٥.٨% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ ليسجل ١٨٤٣.٤ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٢.٣% خلال اغسطس ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٤.٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٨.٣% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ مسجلاً ٧٧١.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٥.٣% خلال اغسطس ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية سبتمبر ٢٠١٥ لتصل إلى ٤١.٩%، مقارنة بـ٤٠.٧% خلال الشهر السابق و٤١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٥ لم تصدر بعد.

Ø ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٦.٤٤ مليار دولار فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦.٤٢ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد استقر ***معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية*** عند معدل مرتفع قدره ١١.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق (أعلى معدل تضخم تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى)، ومقارنة بـ١٠.١% والمسجل خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤؛ وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها الإستقرار النسبى لمعدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية عند معدلات مرتفعة خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق؛ وعلى رأسها مجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) لتسجل ١٤.٦% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ١٤.٧% خلال الشهر السابق (خاصة فى ضوء ارتفاع معدل التضخم السنوى لبعض المجموعات الفرعية وعلى رأسها؛ "الخضراوات"، "الفاكهة"، "الألبان والجبن والبيض"، "اللحوم والدواجن"، و"الزيوت والدهون").

بالإضافة إلى ذلك، فقد إستقرت معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسة الأخرى ولكن عند مستويات مرتفعة ومنها **"المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات"** لتحقق ١١.٦%، **"التعليم"** لتحقق ١١.٢% (فى ضوء ارتفاع أسعار التعليم العالى والإبتدائى والثانوى)، **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٦% (فى ضوء ارتفاع أسعار صيانة وإصلاح المسكن)، **"الرعاية الصحية"** لتحقق ٩.٣%، **"الثقافة والترفيه"** لتسجل ١٠.٩% (فى ضوء ارتفاع أسعار الرحلات السياحية المنظمة)، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ٢.٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥.

وعلى الرغم من ذلك، **فقد تباطئ متوسط معدل التضخم** السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٩.٦% مقارنة بـ١٠.٨% المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

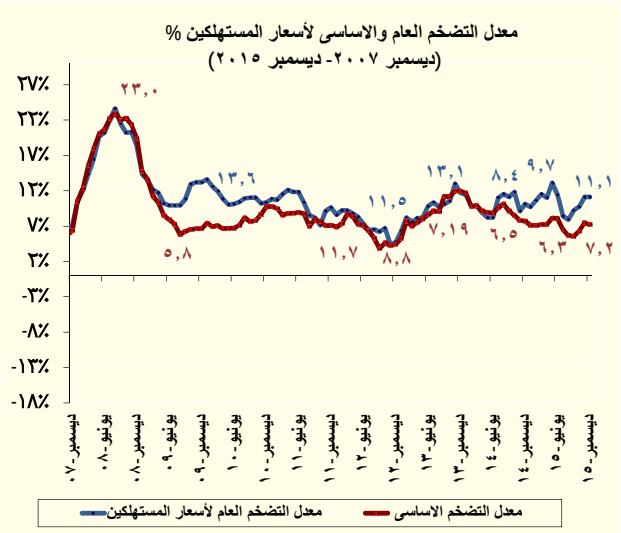


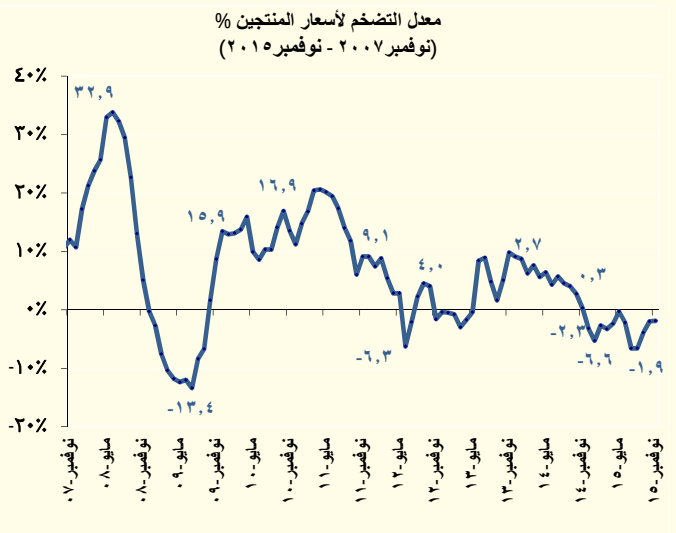


على نحو آخر، فقد إنخفض **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** ليحقق نحو -٠.١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ -٠.٣% خلال الشهر السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل **التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٣] ليسجل ٧.٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ٧.٤% خلال الشهر السابق. بينما إنخفض **معدل التضخم الأساسى الشهرى** ليسجل نحو ٠.١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١% خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك فى الأساس إلى إنخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة سالبة قدرها ٠.٠٢ نقطة مئوية، مما فاق أثر إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والخدمات الأخرى والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠.١٢ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

Ø وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ برفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل عند مستوى ٩.٢٥% و١٠.٢٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل عند ٩.٧٥% و٩.٧٥%.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ١٩ يناير ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ١٤٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات **ربط ودائع للبنوك ( Deposit Operations)** لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٤.١% ليسجل ٤٢٩.٨ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة برصيد قدره ٤١٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما ارتفع ايضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ١٠.٢% ليحقق ٧٠٠٦ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية نوفمبر ٢٠١٥ والذى بلغ ٦٣٥٦.٧ نقطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بـ٩.٩% ليحقق ٣٧٨.٧ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٤٤.٥ نقطة فى نهاية نوفمبر ٢٠١٥.

## Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٧ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدره ٠.٤ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ١.٦ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمى مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

— استقر عجز **الميزان التجارى** عند ١٠ مليار دولار (-٣.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٠.٤% لتحقق ١٤.٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى

٣/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ١٦.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢٦.٥% لتحقق ٤.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٦.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ١.٢ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ٥١.٤% خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق.

- وعلى صعيد آخر، فقد حقق **الميزان الخدمى** فائضاً قدره ١.٧ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٢.٢ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ١.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لانخفاض عدد الليالى السياحية بـ٩.١% لتصل إلى ٢٣.٧ مليون ليلة، مقابل ٢٦.١ مليون ليلة خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما انخفضت المتحصلات الحكومية بشكل ملحوظ لتصل إلى ٠.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٠.٠٢ مليار دولار (٠.٠١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ١.٥ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة – والذى تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١.٥ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٠.٤ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١.٣ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها بنحو ٤٨.٥% ليحقق ١.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٠.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٤ مليار دولار (-٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ٠.٣ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.
- ارتفاع صافى **الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١.٦ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للخارج تقدر بنحو ١.١ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ١.٤ مليار دولار، مقابل ٠.٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مما يعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصرى.

- بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٢ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١.٧ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥ ليصل إلى ٠.٩ مليون سائح، مقابل ٠.٨ مليون سائح خلال الشهر السابق. كما ارتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة لتصل إلى ٧.١ مليون ليلة، مقابل ٦.٩ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.